الموقفُ النَّحوي لابن فلاح اليمني(٦٨٠هـ) في كتابه المغني مِنْ مُخالفةِ المبرد(٢٨٦هـ) لسيبويه(١٨٠هـ)، دراسةٌ نَحْويَّة

طالب الماجستير:عبد الله أحمد عبد الله
جامعة الأنبار/كلية التربية للعلوم الإنسانية/قسم اللغة العربية

إشراف أ.م.د خليل إبراهيم علاوي
جامعة الأنبار/كلية التربية للعلوم الإنسانية/قسم اللغة العربية

البريد الإلكتروني Email : abd23h2017@uoanbar.edu.iq

الكلمات المفتاحية: مخالفة، المغني، ابن فلاح، الموقف، ما خالف فيه المبرد سيبويه.

كيفية اقتباس البحث

عبد الله ، عبد الله أحمد ، خليل إبراهيم علاوي ، الموقفُ النَّحوي لابن فلاح اليمني(٦٨٠هـ) في كتابه المغني مِنْ مُخالفةِ المبرد(٢٨٦هـ) لسيبويه(١٨٠هـ)، دراسةٌ نَحْويَّة ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، نيسان ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

"The Grammatical Perspective of Ibn Falah Al-Yemeni (680 AH) in His Work Al-Mughni on Al-Mubarrad's Disagreements with Sibawayh: A Grammatical Analysis"

Master's student: Abdullah Ahmad Abdullah
University of Anbar / College of Education for Humanities / Department of Arabic Language

Supervision
Prof. Dr. Khalil Ibrahim Alawi
University of Anbar / College of Education for Humanities / Department of Arabic Language

Keywords : Disagreement, Al-Mughni, Ibn Falah, Position / Stance, What Al-Mubarrad disagreed with Sibawayh on**.**

How To Cite This Article
Abdullah, Abdullah Ahmad, Khalil Ibrahim Alawi , "The Grammatical Perspective of Ibn Falah Al-Yemeni (680 AH) in His Work Al-Mughni on Al-Mubarrad's Disagreements with Sibawayh: A Grammatical Analysis",Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, April 2025,Volume:15,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract: The research problem centered on compiling the grammatical disagreements between two prominent scholars of the Basran school, Sibawayh and Al-Mubarrad, as reflected in the issues discussed in Ibn Falah Al-Yemeni's Al-Mughni in Grammar and Morphology (d. 680 AH). It also aimed to highlight the impact of these disagreements on the author's work. Al-Mubarrad was notably known for his opposition to Sibawayh, particularly in his lost writings, Refutation of Sibawayh and Issues of Error.

Al-Mubarrad's contributions, along with his works, significantly influenced the discussions in Ibn Falah's Al-Mughni, where nearly fifty

grammatical issues are examined. The researcher selected those that pertain to this study, focusing on the foundational texts of Ibn Al-Sarraj and Ibn Walad's writings on the disagreements between Al-Mubarrad and Sibawayh. Al-Mubarrad's perspectives were extensively present in various grammatical topics, providing a rich source of material for subsequent scholars. His book, Issues of Error, is considered the most comprehensive critique of Sibawayh, gathering insights from the annotations of Al-Akhfash Al-Awsat (d. 215 AH), Al-Jurmi (d. 225 AH), and Al-Mazini (d. 248 AH) on Sibawayh's work.

The book authored by Al-Mubarrad ignited a significant scholarly movement among grammarians, prompting many to defend Sibawayh. Notable responses came from figures like Ibn Walad (d. 332 AH) in his work The Victory of Sibawayh over Al-Mubarrad and Ibn Duraid (d. 347 AH) in his Support for Sibawayh against the Grammarians.

The researcher emphasized Ibn Falah's engagement with these opinions and their implications, navigating the dynamics of preference and opposition. He presented the issues in his work without commentary, elucidating the reasons for this choice and recounting the arguments of both scholars from their texts.

Ultimately, the study concluded that Ibn Falah employed established methods of preference in grammatical rules, free from bias or favoritism toward one school of thought over the other.

الملخص: تمثَّلت مشكلة البحث في جمع آراء الخلاف النحوي بين عَلَمَينِ من علماء المدرسة البصرية سيبويه(١٨٠هـ)، والمبرد(٢٨٦هـ)، في المسائل التي وردت في المغني في النحو والصرف لابن فلاح اليمني(ت٦٨٠هـ)، وبيان أثر تلك المخالفة عند المصنف، فقد اشتهر عن المبرد(٢٨٦هـ) مخالفته لسيبويه(١٨٠هـ)، ومن ذلك ما خالف فيه المبرد(٢٨٦هـ) سيبويه(١٨٠هـ) في بدء حياته في كتابيه المفقودين "الرد على سيبويه(١٨٠هـ)" و"مسائل الغلط". وكان للمبرد، وكتبه نصيبٌ لا بأس به من المسائل في المغني لابن فلاح(٦٨٠هـ)، فقد قاربت الخمسين مسألة نحوية، اخترت منها ما وقع تحت عنوان بحثنا هذا، وقد ركز صاحب المغني على ذلك معتمدا على الأصول لابن السراج(٣١٦هـ)، وكتاب ابن ولاد في الخلاف بين المبرد(٢٨٦هـ) وسيبويه(١٨٠هـ)، وكانت آراء المبرد(٢٨٦هـ) حاضرة في أبواب النحو المختلفة والتي شكلت مادة خصبة لمن جاء بعده، وضعها في كتابٍ سمَّاه(مسائل الغلط)، وهو أوسع الكتب التي غلَّطت سيبويه(١٨٠هـ)، وهذه المسائل جمعها المبرد(٢٨٦هـ) من تعليقات الأخفش الأوسط(ت٢١٥هـ)، والجرمي(ت ٢٢٥هـ)، والمازني(ت ٢٤٨هـ)على سيبويه(١٨٠هـ).

وقد أحدث الكتاب الذي وضعه المبرد(٢٨٦هـ) حركةً علمية واسعة في صفوف النحويين؛ فانتصر لسيبويه(١٨٠هـ) كثير منهم، وردوا على المبرد(٢٨٦هـ)، ومنهم ابن ولاد(ت٣٣٢هـ) في كتابه (الانتصار لسيبويه على المبرد)، وابن درستويه(ت٣٤٧هـ) في كتابه (النُّصرة) لسيبويه على جماعة النحويين.

وقد ركز الباحث على اهتمام ابن فلاح(٦٨٠هـ) بتلك الآراء، وأثرها عنده بين الترجيح، والمعارضة، وعرض المسائل في كتابه دون تعليق، وبيان أسباب ذلك، وسرد أقوال العالِمَينِ من كتابيهما.

وخَلُصَ–في النهاية–إلى أنَّ ابن فلاح(٦٨٠هـ) يأخذ بطرق الترجيح المعتبرة في القاعدة النحوية من غير تعصبٍ أو ميلٍ لمذهب على حساب الآخر.

المقدمة:

الحمد لله على ما أنْعَم، والصلاة والسَّلام على مَنْ أَرشدَ وعلَّم، وبَعْدُ: فلا شك أنَّ الخلاف في المسائل النحوية قد أدَّى إلى تطور الدراسات النحوية، وإلى تكوين المدارس النحوية، ونحن نعرف أنَّ الخلاف بين مدرستي البصرة، والكوفة قد وصل إلى أقصى حدوده، وكانت هناك منافسات، ومناظرات بين علماء المدرستين، وعلى الرغم من ذلك؛ فقد أكسبت تلك المناظرات الحياة العلمية خصوبة وثراء، وكان لهذا الخلاف فائدة كبيرة للنحو، من ذلك ظهور المؤلفات العديدة، التي جمعت تلك المسائل ومنها كتاب المغني لابن فلاح(٦٨٠هـ)، فقد استرعى انتباهي فيه عند جرد مسائل موضوع رسالتي للماجستر"أثر آراء المبرد في المغني لابن فلاح(٦٨٠هـ)، دراسة نحوية" أنَّ هناك مسائل خالف فيها المبرد(٢٨٦هـ) سيبويه(١٨٠هـ)، وقد لاحظت ذلك عند قراءتي في كتاب المغني، ففكرت أن أكتب بحثاً في هذه المسائل.

وبعد أنْ قررتُ ذلك بدأتُ جمع مادة البحث من كتب اللغة والنحو، وبخاصة كتب المحققين، والشراح وهدفي من ذلك هو جمع آراء المبرد النحوية المخالفة لآراء سيبويه في المغني في بحثٍ واحد، ومناقشة تلك الآراء، وتحليلها والرجوع إلى آراء النحاة في المسألة النحوية التي يذكرها المبرد، والكشف عن الآراء التي نسب ابن فلاح(٦٨٠هـ) الخلاف فيها للمبرد من مظانِّها الرئيسة، وقد قسَّمت البحث في مسائل الخلاف بينهما إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ما خالف فيها المبرد سيبويه على رأي ابن فلاح، ولكنَّه في حقيقة الأمر موافق له.

المطلب الثاني: ما رجَّحه ابن فلاح من آراء في مخالفة المبرد لسيبويه.

المطلب الثالث:ما خالف فيه المبرد سيبويه، ولم يرجع عن ذلك في المقتضب.

وصدَّرتُه بملخصٍ، ومقدمةٍ تحدثتُ فيها بشكل موجزٍ عن نشأة الخلاف بين العلَمَين، وأنهيت البحث بخاتمةٍ بيَّنتُ فيها ما استخلصته من نتائج، ثُمَّ ذيَّلْتُه بقائمةٍ للمصادر، والمراجع.

واستهل موضوع بحثنا:"الموقفُ النَّحوي لابن فلاح اليمني في كتابه المغني مِنْ مُخالفةِ المبرد(٢٨٦هـ) لسيبويه(١٨٠هـ)، دراسةٌ نَحْويَّة"، بما حددتُه من تقسيم لخطة هذا البحث:

المطلب الأول: ما خالف فيها المبرد سيبويه على رأي ابن فلاح، ولكنَّه في حقيقة الأمر موافق له، ومن تلك المسائل:

١- أداة التعريف(الألف واللام)عند المبرد.

نسب ابن فلاح(٦٨٠هـ) آراء النحاة في هذه المسألة في كتابه المغني، ثمَّ عقب على قول المبرد(٢٨٦هـ) فيها بقوله:وأمَّا لام التعريف؛ فالنظر فيها يتعلق بأمرين: أحدهما: الاختلاف فيها، والثاني: انقسامها بالنسبة إلى التعريف، أمَّا الأول؛ فقد اختلف فيها سيبويه، والخليل(١٧٠هـ)، فذهب سيبويه إلى أنَّها موضوعة للتعريف، والهمزة للوصل، وذهب الخليل(١٧٠هـ) إلى أنَّ مجموعهما للتعريف...، وذكر ابن فلاح(٦٨٠هـ) ما استدلوا به، ثمَّ قال: وذكر المبرد(٢٨٦هـ) في كتابه المسمَّى بالشافي: أنَّ حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها، وضم إليها اللام؛ لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام[١].

وعلى هذا سيكون تفصيل المسألة في أمر خلاف النحاة في ماهية(ال) دون تقسيمها، وبيان أثر رأي المبرد(٢٨٦هـ) فيها عند ابن فلاح(٦٨٠هـ)، وقد ورد الخلافُ على ثلاثة آراء:

الرأي الأول: ذهب الخليل(١٧٠هـ) إلى أنَّ حرفي التعريف(أل) أصليان، وأنَّ حرف التعريف هو الألف واللام معا، وأنَّ الهمزة في(أل)ليست زائدة، وإنَّما هي أصلية، وأنَّها همزة قطع تحذف عند الوصل لكثرة استعمالها ،يقول سيبويه(١٨٠هـ):"وزعم الخليل(١٧٠هـ) أنَّ الألف واللام اللتين يُعرفون بهما حرف واحد كـ (قد)، وأنَّ ليست واحدة منهما من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: أأريد، ولكنَّ الألف كألف أيم الله، وهي موصولة كما أنَّ ألف أيم موصولة ..."[٢] .

فمذهب الخليل(١٧٠هـ) أنَّ حرف التعريف هو(أل) بمجموعها، وأنَّ الهمزة فيها همزة قطع، وقد تناول ابن يعيش رأي الخليل(١٧٠هـ) بشيء من التفصيل؛ إذ يقول في ذلك:" فكأنَّه يذهب إلى أنَّ حرف التعريف (أل) بمنزلة(قد) في الأفعال؛ فهي كلمة مركبة من الهمزة واللام جميعًا كتركيب هل وبل، وأصل الهمزة أنَّ تكون مقطوعة عنده، وأنَّما حذفت في الوصل تخفيفا لكثرة الاستعمال"[٣].

وكان الخليل(١٧٠هـ) يسميها (أل)، ولا يسميها الألف واللام؛ يقول ابن جني(٣٩١هـ): "وحكي عنه أنَّه كان يسميها (أل)؛ كقولنا: (قد)، وأنَّه لم يكن يقول:(الألف واللام)، كما لا يقول في(قد) (القاف والدال)"[٤]، واستدل لمذهب الخليل(١٧٠هـ) بأمور، منها: الوقف عليها في التذكر؛ كما في هذه الأبيات[٥]:

يـــا خليلـــيَّ أربعـــا واسْـــتَخْبِرا الْ مَنْـــزِلَ الـــدَّارِسَ عَـــنْ أَهْـــلِ الحـــلَالِ
مِثْـــلَ سَـــحْقِ البُـــرْدِ عَفَّـــى بَعْـــدَكِ الْ قَطْـــرُ مَغْنـــاه وتَأْوِيـــبُ الشَّـــمالِ

واستدل الخليل(١٧٠هـ) من هذه الأبيات: أنَّ حرف التعريف هو(أل) لا اللام وحدها؛ إذ إنَّه لو كَانت اللام وحدها معرفا لما جاز فصلها من المعرف، وخاصة أنَّ اللام ساكنة، فاللام من الجزء الذي قبلها بمنزلة النون في(فاعلن)، فلو كَانت اللام وحدها في التعريف لما جاز فصلها مما بعدها، ولاسيما وهي ساكنة، والساكن لا ينوى به الانفصال...[٦]، وممَّا يقوي هذا الرأي أيضا، قول غيلان بن حريث الربعي[٧]:

دَعْ ذا وعجـل لنـا هـذا وألحقنـا بـذا الْ الشَّـــحم إنَّـــا قـــد مللنـــاه بَجَـــلْ

فإفراده(أل) وإعادته إياها في البيت الثاني دليل على قوة اعتقادهم بأنَّ هذه الهمزة همزة قطع، وأنَّ الألف والام تقع بمنزلة قد[٨].

ومن هذه الأمور أيضا[٩]:سلامة مذهبه مِنْ دعوى الزيادة؛لأنَّ الزيادة نوع من التصريف، والحرف لا يقبله،وأنَّ همزة(أل) مفتوحة، وهمزة الوصل مكسورة، وإن فُتِحت فلعارض، كهمزة أيمن الله، فإنَّها فتحت؛ لئلا ينتقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين، كما أنَّهم يقولون:(لأحمر)، بنقل حركة همزة أحمر إلى اللام قبلها، فيثبتونها مع تحرك ما بعدها، فإن كانت زائدة للتوصل للنطق بالساكن لم يثبتوها حينئذ؛ لعدم الحاجة إليها، كما أنَّه يجوز إثباتها في القسم والنداء.

الرأي الثاني: ذهب سيبويه إلى أنَّ حرف التعريف هو الألف واللام معا، وأنَّ الهمزة في (أل) زائدة، وأنَّها همزة وصل، فمذهب سيبويه(١٨٠هـ)فيها:" أنَّه حرف ثنائي، وهمزته وصل، معتد بها في الوضع، كالاعتداد بهمزة الوصل في (استمع) ونحوه، بحيث لا يُعدُّ رباعيا"[١٠]، وكان سيبويه(١٨٠هـ) يسميها(أل) كما سماها الخليل(١٧٠هـ)، وكان يسميها (الألف واللام)؛ إذ يقول:"و(أل) تعرف الاسم كما في قولك:القوم، والرجل"[١١].

وممَّا احتُجَّ به لإثبات أنَّ الهمزة همزة وصل على مذهب سيبويه(١٨٠هـ) أنَّها تسقط عند الوصل شأنها في ذلك شأن ألفات الوصل؛ إذ قيل في ذلك: "واحتج لسيبويه(١٨٠هـ) بأنَّها تسقط في الدرج كما تسقط سائر ألفات الوصل، فتقول:(بالرجل)، ولو كانت ألفها ألف قطع لتَثْبُتَ في

موضع من الدرج، ولم يوجد ذلك، أما اسم الله فقد اختص بقطع همزته؛ لكثرة استعماله وتعظيمه" [١٢].

وقيل أيضا:"وحجة الثاني سقوطها في الدرج، أما فتحها فلمخالفتها القياس بدخولها على الحرف، وأما ثبوتها مع الحركة عارضة فلا يعتد بها، وأما ثبوتها في القسم والنداء، نحو:ها الله لأفعلن، ويا الله؛ فلأنَّ(أل) صارت عوضا عن همزة (إلـه)، وأما قولهم في التذكر؛ فإنَّه لما كثرت مصاحبة الهمزة اللام نزلت منها منزلة قد..."[١٣].

وأيَّد الزجاجي مذهب سيبويه(١٨٠هـ)، ونسبه إلى الجمهور، وضعَّف مذهب الخليل(١٧٠هـ)؛ إذ يقول:"فهذا مذهب الخليل(١٧٠هـ) واحتجاجه، وأما غيره من علماء البصريين والكوفيين فيذهبون إلى أنَّ اللام للتعريف وحدها، وأنَّ الألف زيدت قبلها ليتوصل إلى النطق باللام لما سكنت؛ لأنَّ الابتداء بالساكن ممتنع في الفطرة... ومذهب الخليل(١٧٠هـ) فيما ذكره ضعيف، والدليل على صحة قول الجماعة وفساد قول الخليل(١٧٠هـ) هو أنَّ اللام قد وجدت في غير هذا الموضع وحدها تدل على المعاني، نحو: لام الملك، ولام القسم، ولام الاستحقاق، ولام الأمر...، ولم توجد ألف الوصل في شيء من كلام العرب تدل على معنى، ولا وجدت ألف الوصل في شيء من كلام العرب تكون من أصل الكلمة في اسم ولا فعل ولا حرف، فيكون هذا ملحقا به[١٤].

وبعد ما تقدَّم: يقول خالد الأزهري(٩٠٥هـ): "وزعم ابن مالك(٦٧٢هـ) أنَّه لا خلاف بين سيبويه، والخليل في أنَّ المعرف (أل)، وقال: "إنَّما الخلاف بينهما في الهمزة أزائدة هي أم أصلية "[١٥].

إذ ذهب الخليل(١٧٠هـ) إلى أنَّ الهمزة أصلية، وأنَّها همزة قطع، وأيَّد ابن مالك(٦٧٢هـ)[١٦]، مذهب الخليل مدعما رأيه بالأدلة التي أشرت إليها مسبقا، كما ارتضاه السيوطي(٩١١هـ)[١٧].

وذهب سيبويه(١٨٠هـ) إلى أنَّ الهمزة زائدة، وأنَّها همزة وصل، وأيَّد الزجاجي مذهب سيبويه(١٨٠هـ)، ونسبه إلى الجمهور، وضعَّف مذهب الخليل(١٧٠هـ)، كما سبقت الإشارة إليه[١٨].

الرأي الثالث: يرى فيه المبرد(٢٨٦هـ) أنَّ أداة التعريف هي(الهمزة) وحدها، وضم إليها اللام لئلَّا يشتبه التعريف بالاستفهام، وقد نُسِب هذا القول إلى المبرد(٢٨٦هـ)في المغني؛ وشرح الكافية إذ يقول

الرضي: وذكر المبرد(٢٨٦هـ) في كتابه (الشافي)، أنَّ حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها، وأنَّما ضم إليها اللام؛ لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام[١٩].

وحجَّتُه في ذلك أنَّ الهمزة حرف جاء لمعنى، وأولى الحروف بذلك حرف العلة، وحركت لتعذر الابتداء بالساكن، فصارت همزة كهمزة التكلم والاستفهام، إضافة إلى أنَّ اللام تغير عن صورتها في لغة حمير، فإنَّهم يقلبون اللام ميما[٢٠].

خلاصة ما تقدم في هذه المسألة: أشار ابن فلاح(٦٨٠هـ) لرأي المبرد(٢٨٦هـ) من كتابه(الشافي)،ولم يعقب عليه، وهو في هذا يبين أنَّ المبرد(٢٨٦هـ) مخالف للخليل وسيبويه(١٨٠هـ) في مذهبهما في هذه المسألة، ولكنَّ المبرد(٢٨٦هـ) له رأي آخر موافق فيه ما ذهب إليه الخليل، وسيبويه حيث ذكر الشيخ عضيمة أنَّ حديث المبرد(٢٨٦هـ)عن(أل) هو ترديد لما يقولانه، إذ يقول: "ومن ألفات الْوَصل الأَلف الَّتِي تُلْحَق مَعَ اللام للتعريف، وزعم الخليل(١٧٠هـ) أَنَّها كلمة بِمَنْزِلَة (قَدْ) تنفصل بِنَفْسِهَا، وَأَنَّهَا فِي الأَسماءِ بِمَنْزِلَة(سوف) في الأفعال؛ لأنَّك إذا قلت جاءني رجل فقد ذكرت منكورًا، فإذا أدخلت الألف واللام صار معرفة معهودًا "[٢١].

٢- **ما لا ينصرف معرب في حال الجر**: ذكر ابن فلاح(٦٨٠هـ)هذه المسألة في المغني، إذ قال: "الأمر الخامس في أنَّ ما لا ينصرف في حال الجر معرب عند سيبويه(١٨٠هـ)، ومَنْ تبعه،خلافاً للأخفش،والمبرد(٢٨٦هـ)، والزجاج(٣١١هـ)، فإنَّهم زعموا أنَّ حركته حركة بناء"[٢٢].

إنَّ ما أشار إليه ابن فلاح(٦٨٠هـ) للمبرد في هذه المسألة في القول ببناء حركة الممنوع من الصرف، هو مخالفة لما صرح به المبرد(٢٨٦هـ) في المقتضب، وسيأتي بيان ذلك، إذ انقسمت أقوال النحاة في هذه المسألة على مذهبين:

المذهب الأول: أنَّ ما لا ينصرف في حال الجر معرب، وهو الظاهر من كلام سيبويه، والمبرد، وابنِ السَّراج(٣١٦هـ)، وبه قال السيرافي(٣٦٨هـ)، وابن الخشاب، وابن جمعة(٦٩٤هـ)، وأبو حيان(٧٤٥هـ)[٢٣]، ونُسِب إلى الجمهور[٢٤].

وحجة هذا المذهب[٢٥]: بأنَّ ما لا ينصرف في حال الجر معرب لأمرين:

أحدهما: انتفاء سبب البناء، وهو شبه الحرف، وأنَّه لما كان في حالةِ الرَّفعِ والنَّصبِ معرباً وجب أن يكون في حالة الجر كذلك؛ عملاً باستصحاب الأصل.

يقول سيبويه(١٨٠هـ): "وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلتَ عليه الألفَ واللام أو أضيف انجرَّ؛ لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف، ودخل فيها الجر كما يَدخلُ في المنصرف، ولا يكون ذلك في الأفعال، وأمِنوا التنوينَ. فجميع ما يترْكُ صرفهُ مضارَعٌ به الفعل، لأنّه إنما فُعِل ذلك به لأنه ليس له تمكُّنُ غيره، كما أنَّ الفعل ليس له تمكّنُ الاسم"[٢٦].

وظاهر كلام المبرد موافق لما ذهب إليه سيبويه، وليس كما نسبه ابن فلاح(٦٨٠هـ) إذ يقول:"وكل مَا لَا ينْصَرف إِذا أدخلت فِيهِ ألفا وَلَامَا، أَو أضفته انخفض فى مَوضِع الْخَفْض؛ لِأَنَّهَا أَسمَاء امْتنعت من التَّنْوِين والخفض؛ لشبهها بالأفعال، فَلَمَّا أضيفت وَأدْخل عَلَيْهَا الْألف وَاللَّام باينت الْأَفْعَال، وَذهب شبهها بهَا؛ إِذ دخل فيهَا مالا يكون فى الفِعل، فرجعت إِلى الاسمية الخَالِصَة، وَذلك قَولك: مَرَرْت بأسودكم"[٢٧].

والمذهب الثاني:أنَّ ما لا ينصرفُ في حال الجرِّ مبني، وهو قول الزجاج(٣١١هـ)[٢٨]، ونُسب إلى الأخفش، والمبرد(٢٨٦هـ)[٢٩].

وعلَّل ابن فلاح(٦٨٠هـ) لهذا المذهب بقوله: وحجتهم أنَّ ما لا ينصرف في حال الجرّ مبني أنَّ عامل الجر لا يُحْدِثُ الفتحة؛ لأنها علامة المفعول، والمجرور ليس بمفعول، ولا يكون منصوباً[٣٠].

يقول الزجاج(٣١١هـ):" فأمَّا الجر وهو الخفض فإنَّما امتنع فيما لا ينصرف، من قبل أنَّ مالا ينصرف فرع في الأسماء كما أنَّ الأفعال فرع عن الأسماء، لأنَّ الاسم قبل الفعل، فقد أشبه مالا ينصرف الفعل فلا يكون في أنحاء إعرابه مالا يدخل الفعل؛ فلذلك جعل المخفوض فيه مفتوحاً؛ فالفتح فيه بناء إذ لم يمكن أن يدخله إعراب لا يدخل في الفعل مثله فأبدل من الكسر بناء الفتح"[٣١].

وصرَّح أبو سعيد السيرافي(٣٦٨هـ) بمذهب الزجاج(٣١١هـ) بقوله: ما لا ينصرف في حال الجر مبني عند الزجاج(٣١١هـ)؛ لأنَّ الجر لا يدخله كما لا يدخل الفعل، إذا كان ما لا ينصرف مشبها بالفعل، فلما لم يدخله الجر أبدل من الكسرة بناء الفتح، كما أنَّ الأفعال حين ضارعت الأسماء أعطيت الإعراب كذلك إذا ضارع الاسم الفعل منع ما لا يدخل الفعل، فكرهوا إذا لم يخففوا الاسم، وهو في موضع يجب له فيه حركة الإعراب أن يسكنوه فلا يكن بين الأسماء المتمكنة إذا لم تنصرف وبين الأسماء التي هي غير متمكنة وهي مبنية على الوقف فرق[٣٢].

وقال ابن يعيش: إنَّ أبا الحسن، وأبا العباس–رحمهما الله–ذهبا إلى أنَّ غير المنصرف مبني في حال فتحه إذا دخله الجار،والمحققون على خلاف ذلك، وهو رأي سيبويه(١٨٠هـ)[٣٣].

أمَّا الرضي(ت٦٨٦هـ) في شرحه على الكافية؛ فقد نسب بناء ما لا ينصرف في حالة الجر إلى الأخفش، والمبرد–وهو مذهب الزجاج–،بقوله: "وقال الأخفش، والمبرد، والزجاج: "غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح؛ لخفته، وذلك لأنَّ مشابهته للمبني–أي الفعل–ضعيفة؛ فحذفت علامة الإعراب مطلقا، أي التنوين، وبني في حالة واحدة فقط، واختص بالبناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعري من الجر"[٣٤].

ونسب ابن النحاس(٣٣٨هـ) هذا المذهب إلى الأخفش، والمبرد بقوله: "وذهب أبو الحسن، والمبرد إلى أنَّ غير المنصرف مبني في حال جره"[٣٥].

خلاصة ما جاء في هذه المسألة: بيَّنتُ أنَّ مذهب المبرد(٢٨٦هـ) في هذه المسألة موافقٌ لما ذهب إليه سيبويه(١٨٠هـ)، وليس كما نسبه له ابن فلاح(٦٨٠هـ)، وما نقلتُه عن المبرد(٢٨٦هـ) من كتابه المقتضب في المسألة دليل ذلك، والذي نسبه المصنف إلى الأخفش، والمبرد، وجدته منسوبا إليهما في شرح الكتاب، وشرح المفصل، وشرح الرضي على الكافية، والتعليقة على المقرّب، وهو رأي الزجاج(٣١١هـ)، وقد تقدم القول في هذا.

وقد اختار ابن فلاح(٦٨٠هـ) القول بأنَّ ما لا ينصرف في حال الجرّ معرب؛ فقد ذكر القولين في المسألة بأدلتهما، ثمَّ ضعَّف القول بالبناء، وأجاب عن حجته بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده القول بالإعراب، واحتج لاختياره بأمرين[٣٦]:

أحدهما: أنَّ بناء الاسم يتوقف على علةٍ موجبة للبناء، وهي معدومة ههنا، فلا وجه لبنائه.

والثاني:أنَّه معرب في حال رفعه ونصبه، ولم يحدث في حال الجر ما يوجب البناء، لكن تعذرت الكسرة؛ لشبه الاسم هنا بالفعل، فجُعِلَت الفتحة بدلاً عنها، كما أنَّ الكسرة إعراب فالبدل عنها إعراب أيضاً.

وضَعَّف ابن فلاح(٦٨٠هـ) القول ببناء ما لا ينصرف في حال الج؛ لأنَّ البناء لا بد له من علة، وهي معدومة هنا.

المطلب الثاني: ما رجَّحه ابن فلاح من آراء في مخالفة المبرد لسيبويه، ومن ذلك مسألة:

تقديم الظرف والجار والمجرور على اسم كان: ذكر ابن فلاح(٦٨٠هـ) في باب تقديم أخبار كان وأخواتها عليها الخلاف بينهما في تقديم الظرف والجار والمجرور على اسم كان بقوله: "إذا قلت: (ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك) كان تقديم الظرف أحسن عند سيبويه(١٨٠هـ)، وإذا قلت:(ما كان أحدٌ خيراً منك فيها)، كان تأخيره أحسن...، وخالفه المبرد(٢٨٦هـ) في ذلك، وأجاز تقديمه وإنْ كان فضلة مِنْ غير قُبح، واحتج بقوله تعالى: **وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ** ٤ الإخْلَاص: ؛ فإنَّ الظرف متقدم وهو ملغي"[٣٧].

ذهب النحاة إلى عدم إجازة أنْ يلي (كان)، وأخواتها معمول خبرها إلا إذا كان ظرفا،أو جارا ومجرورا، وفي هذه المسألة تفصيل: إذا كان معمول الخبر ظرفاً، أو جاراً ومجروراً جاز تقديمه على اسم كان عند البصريين، والكوفيين، نحو:(كان في الدار زيدٌ نائماً)، ونحو:(كان عندك زيدٌ مقيما)؛ ذلك لأنَّه يتوسع في الجار والمجرور، والظرف ما لا يتوسع في غيرهما، وذلك لكثرة ما يحتاج إليهما في الكلام ، وأمَّا إذا لم يكن المعمول المتقدم على اسم كان وأخواتها ظرفا أو جارا

ومجرورا؛ فقد وضع النحاة له شروطا ليس هذا موطنها، والفصيح عدم جواز تقديم معمول الخبر على اسم كان وأخواتها إذا لم يكن ظرفا، ولا جاراً ومجروراً؛ وذلك بناءً على المأثور من فصيح كلام العرب(٣٨).

وهذا تفصيل لأقوال النحاة في المسألة: إنَّ الظرف والجار والمجرور، إذا وقع أحدهما خبراً؛ فسيبويه يسميه مستقَراً؛ لأنَّه يقدر باستقر ويختار تقديمه لأنه مضطر إليه، وإذا لم يكن خبراً سماه لغواً ويستحسن تأخيره، فأحدٌ في المثالين اسم كان، وفيها في المثال الأول خبرها، لذا حسن تقديمه وخيرٌ منك صفة لأحد وفي المثال الثاني(خيراً) هو خبر كان، وفيها لغو من متعلقات الخبر(٣٩)، يقول سيبويه(١٨٠هـ): "تقول: ما كان فيها أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ خيراً منك فيها، إلَّا أنَّك إذا أردت الإلغاء، فكلّما أَخّرتَ الذي تلغيهِ كان أحسنَ، وإذا أردت أن يكون مستقراً تكتفي به فكلما قدمته كان أحسن، لأنَّه إذا كان عاملاً في شيء قدمته كما تقدم أظن وأحسب، وإذا أَلغيتَ أَخّرتَه كما تؤخَّرهما، لأنهما ليسا يَعملانِ شيئاً، والتقديمُ ههنا والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً، في العناية والاهتمامِ، مثلُه فيما ذكرتُ لك في باب الفاعل والمفعول، وجميعُ ما ذكرت لك من التقديم والتأخير، والإلغاء والاستقرار عربي جيّد كثير، فمن ذلك قوله عزّ وجلّ: **وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ٤ الإخْلَاص:** ، وأهل الحِجَاز من العرب يقرأون: **ولم يكن كفواً له أَحدٌ**، كأنَّهم أخّروها حيث كانت غيرَ مستقَرَّة"(٤٠).

وأمَّا المبرد(٢٨٦هـ) فإنَّه لا يرى في الغاء الظرف قبحا إذا تقدم؛ قال أبو العباس:" فَإِن قلت فقد تَقول فِي النَّفْي (مَا كَانَ أحد مثلك)،(وَمَا كَانَ أحد مجترئا عَلَيْك)؛ فقد خبرت عَن النكرَة...، وَمن ذَلِك قَول الله عز وَجل: **وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ٤ الإخْلَاص:** ؛ فَلم يكن الْخَبَر إِلَّا نكرَة، كَمَا وصفت لَك"(٤١).

واختار سيبويه(١٨٠هـ) فيها أن يكون (كفوًا) خبرًا مُقدّمًا، ولم يجعل المجرور في محل الخبر، مع أنَّه يختار أن يكون المجرور والظرف خبرًا إذا تقدّم، وقد تقدّم هنا، ولم يجعله خبرًا(٤٢).

فأجاب مكي عن هذا الاعتراض بأنْ قال: سيبويه(١٨٠هـ) لم يمنع إلغاء الظرف، بل يصح أن يكون في الآية خبرًا على اختيار سيبويه(١٨٠هـ)، ويكون "كفوًا" حالا من النكرة، وهو "أحد"؛ لتقدّمه عليها، فلا يبقى للمُبرد على سيبويه(١٨٠هـ) إذن حُجّة، ووافقه على ذلك ابن عطيّة وأبو البقاء(٤٣).

وقال الزّمخشري في الجواب أيضًا عن سيبويه(١٨٠هـ):"الكلام العربي الفصيح يقتضي أنَّ الظرف الذي هو لغوٌ لا يكون إلا مُؤخّرًا، ولم يأت هنا الظرف لغوًا، إنما سيق لنفي المكافأة عن

ذات الباري سبحانه، وهذا المعنى مَحَطّهُ وتَرَكُّزُه هو هذا الظرف، فكان لذلك أهم شيء وأعناه وأحقّه بالتقديم وأحراه"[٤٤].

وعلَّل ابن يعيش: فإن قيل: فما تصنع بقوله سبحانه: **وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ٤ الإِخْلَاص** ؛ فَقُدِمَ الجَارُّ والمجرور مع أنه لغو؟، قيل: لما كانت الحاجة ماسة، والكلام غيرُ مُستغن عنه صار كأنه خبر، فقدم لذلك، ألا ترى أن قوله تعالى: **ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ٢ الإِخْلَاص** : مبتدأ وخبر، وقوله: **لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ٣ الإِخْلَاص** : ، خبر ثان، وقوله: **وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ٤ الإِخْلَاص** ، معطوف عليه، وما عطف على الخبر كان في حكم الخبر؛ فلذلك لم يكن بد من العائد في قوله:(له)لأنَّ الجملة إذا وقعت خبراً افتقرت إلى العائد، قال: وأهل الجفاء[٤٥] يقرأون: **ولم يكن كفواً له أحدٌ**؛ فيؤخرون الجار والمجرور؛ لقوة التأخير في الملغى عندهم[٤٦].

وقال الرضي في شرح الكافية:" ولم يستحسن تقديم الظرف للغو، وهو ما ناصبه ظاهر، لأنَّه إذن فضله، فلا يهتم به نحو: كان زيد جالسًا عندك، وأما قوله تعالى: **وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ٤ الإِخْلَاص** ؛ فإنَّما قدم اللغو فيه، لأنَّه مَعْقِدُ الفائدة، إذ ليس الغرض نفي الكفء بل نفي الكفء له تعالى، فقدَّم اهتمامًا بما هو المقصود معنى، ورعاية للفواصل لفظًا"[٤٧].

وردَّ أبو حيان(٧٤٥هـ) تعليل مكي والزمخشري مع عدم اعتراضه على مذهب سيبويه(١٨٠هـ) بقوله:"وقال مكي:سيبويه(١٨٠هـ) يختار أن يكون الظرف خبرًا إذا قدمه، وقد خطأه المبرد(٢٨٦هـ) بهذه الآية لأنه قدم الظرف، ولم يجعله خبرًا، والجواب: أن سيبويه(١٨٠هـ) لم يمنع إلغاء الظرف إذا تقدم، وإنما أجاز أن يكون خبرًا وأن لا يكون خبرًا، ويجوز أن يكون حالاً من النكرة، وهي (أحد) لما تقدم نعتها عليها نصب على الحال، فيكون (له) الخبر على مذهب سيبويه(١٨٠هـ)، ولا يكون للمبرد حجة على هذا القول،وقال الزمخشري: وهذه الجملة ليست من هذا الباب، وذلك أنَّ قوله تعالى:

وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ٤ الإِخْلَاص ، ليس الجار والمجرور فيه تامًا، إنَّما هو ناقص لا يصلح أن يكون خبرًا لكان، بل هو متعلق بلفظة(كفوا)، وقدم عليه، فالتقدير:ولم يكن أحدٌ كفوا له،وتقدم على(كفوا) للاهتمام به.

وعلى هذا يبطل إعراب مكي وغيره على أنَّ (له) الخبر،و(كفوا) حال من أحد؛ لأنَّه ظرف ناقص لا يصلح أن يكون خبرًا وبذلك يبطل سؤال الزمخشري وجوابه، وسيبويه(١٨٠هـ) إنما تكلم في هذا الظرف الذي يصلح أن يكون خبرًا ويصلح أن يكون غير خبر...، ولا يشك من له ذهن صحيح أنه لا ينعقد كلام من قوله:(ولم يكن له أحد) بل لو تأخر(كفوا) وارتفع على الصفة،

وجعل (له) خبرًا لم ينعقد منه كلام، بل أنت ترى أن النفي لم يتسلط إلا على الخبر الذي هو (كفوا) وله متعلق به"[٤٨].

خلاصة ما جاء في هذه المسألة: ذكر ابن فلاح(٦٨٠هـ) وجه استحسان سيبويه(١٨٠هـ) في التقديم بقوله:إنَّهُ يتعلَّق بمحذوف، لأنَّه خبر كان فهو أحد الجزئين المحتاج إليهما وأمَّا إذا لم يتعلق بمحذوف، فهو فَضْلَةً ليس له حقه في التركيب، وفي تأخيره إشعار بكونه فضلةً[٤٩]، وردَّ على المبرد(٢٨٦هـ) بالجواب من وجهين[٥٠]:أحدهما: أنَّ (لَهُ) الخبرُ، و(كُفُواً) نعتُ النكرة تقدم عليها، فانتصب على الحال.

الثاني:أنَّه إنما قُدِّمَ هَهُنَا؛لأنَّه لو أُخِّرَ؛ لتغيرت الفواصل ، وتصحيح الفواصل أهمُّ من تأخير اللَّغْوِ، ولأنَّه لو وسط بين الجزئين؛ لفصل بين المُسندِ والمُسنَدِ إليه، فلذلك قدم عليهما جميعاً، واستشكل السَّعدي على ابن فلاح(٦٨٠هـ) في ردِّه على المبرد(٢٨٦هـ) بقوله: "أرى أنَّ ما ذكره أبو حيان(٧٤٥هـ) في تفسيره أولى ما يجاب به المبرد(٢٨٦هـ)، وهو:أنَّ سيبويه(١٨٠هـ) لم يمنع الغاء الظرف إذا تقدم وإنَّما أجاز أن يكون خبراً وأنْ لا يكون خبراً، لأنَّه قال في الكتاب :"وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير، والإلغاء، والاستقرار عربيٌّ جيد كثير"[٥١].

المطلب الثالث: ما خالف فيه المبرد سيبويه، ولم يرجع عنه في المقتضب، ومن ذلك:

(اللَّهُمَّ) يجوز وصفُهُ عند المبرد(٢٨٦هـ) خلافا لسيبويه(١٨٠هـ)، إذ ذكر ابن فلاح(٦٨٠هـ) هذه المسألة في المغني، فقال:"البحثُ السابع: فيما لم تستعمله العرب إلَّا في النداء، فمن ذلك: اللَّهُمَّ ... ، ثُـمَّ قـال: واختلـف سـيبويه(١٨٠هـ)، والمبـرد(٢٨٦هـ) فـي وصـف(اللَّهُمَّ)، فأجـازه المبرد(٢٨٦هـ)، قياسا على وصفه لو كانت معه(يا)، فكذا مع عوضها، وحمل عليه قوله تعالى: **قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ الزُّمَر**: ، ومنعه سيبويه(١٨٠هـ)؛ لبعده بالتركيب عن التمكن المقتضي للوصف مع ضعف وصف المنادى، وكذلك منعه الأصمعي، ويحمل مثل هذا على البدل أو على نداء ثان[٥٢].

وتفصيل ما ذكره ابن فلاح(٦٨٠هـ): أنَّ بعض النحاة سار على مذهب سيبويه(١٨٠هـ)، في عدم وصف(اللَّهُمَّ)، ومنهم [٥٣]، الأصمعي، وأبو حيان(٧٤٥هـ)، والسيرافي، وذهب الزجاج[٥٤]، إلى جواز وصف هذا اللفظ، موافقا بذلك المبرد(٢٨٦هـ).

وسيبويه(١٨٠هـ) حكم بعدم جواز وصف (اللَّهُمَّ)، وكان يرى(فاطر) _ في قول الله المذكور آنفا_ نداءً آخر، فكلمة(اللَّهُمَّ)، لا توصف عندَهُ من أجل الميم المشددة في آخر لفظ الجلالة، التي أصبح اللفظ فيها بمنزلة الصوت، وهي بهذه الصيغة، غير متمكنة في الاستعمال، قال

سيبويه: "وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسم من قبل أنَّه صار حرف الميم عندهم بمنزلة صوت، كقولك: يا هناهُ "[٥٥].

وأجاز المبرد–خلافاً لسيبويه–، أنْ يكون (فاطر) منصوباً، على أنَّهُ نعت لقول(اللَّهُمَّ)، لأنَّ الميم عوض عن(يا) النداء المحذوفة، ولمَّا جاز الوصف مع(يا الله)، قبل حذف(يا) النّداء جاز مع (اللَّهُمَّ)[٥٦].

ووافق الزجاج(٣١١هـ) مذهب شيخه المبرد بقوله: "وزعم سيبويه أنَّ هذا الاسم لا يوصف؛ لأنَّه قد ضمت إليه الميم، فقال في قوله جل وعز: **قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ** الزُّمَر: أنَّ(فاطر) منصوب على النداء،وكذلك : **مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ** ،**عِمۡرَان** : ، ولكنْ لم يذكره في كتابه، والقول عندي أنَّ: **مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ** صفة لله، وأنَّ فاطر السموات والأرض كذلك –وذلك أنَّ الاسم ومعه الميم بمنزلته ومعه(يا)، فلا تمنع الصفة مع الميم كما لا تمنع مع (يا)، فهذا جملة تفسير، وإعراب(اللَّهُمَّ)"[٥٧].
وذكر الرضي موافقته للمبرد في جواز الوصف، ولعلَّه استدرك في نهاية حديثه بقوله: "بلى، السماع فيها مفقود"، حين قال: "ولا يوصف(اللَّهُمَّ)عند سيبويه(١٨٠هـ)، كما لا يوصف أخواته، أعني الأسماء المختصة بالنداء، نحو: يا هناه، ويا نومان، ويا ملكعان، وفُلُ، وقد أجاز المبرد(٢٨٦هـ) وصفه لأنه بمنزلة:يا الله، وقد يُقال يا الله الكريم ...، ثُمَّ قال: ولا أرى في الأسماء المختصة بالنداء مانعاً من الوصف ، بلى، السماع مفقود فيها "[٥٨].
وذكر السيوطي(٩١١هـ) تفصيلا طيبا، لهذه المسألة، ثُمَّ نقل معارضة أبي حيان للمبرد، فقال: "ومذهب سيبويه(١٨٠هـ)، والخليل(١٧٠هـ) أنَّ هذا الاسم، وهو(اللَّهُمَّ) لا يوصف، لأنَّه صار عندهم مع الميم بمنزلة الصوت، يعني غير متمكن في الاستعمال، وقالا في قوله تعالى: **قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ** الزُّمَر: ، إنَّه على نداء آخر _أي يا فاطر_، وذهب المبرد، والزَّجاج إلى جواز وصفه بمرفوع على اللفظ، ومنصوب على الموضع، وجعلا:(فاطر)، صفة له، وقال أبو حيان: "والصحيح مذهب سيبويه، لأنَّه لم يسمع فيه مثل: اللَّهُمَّ، الرَّحيم ارحمنا، والآية محتملة للنداء" [٥٩].
وخلاصة ما جاء في هذه المسألة: إنَّ ابن فلاح، بيَّن اختياره من بين جملة الآراء التي فصَّلت القول في أصل مسألة،(اللَّهُمَّ)[٦٠]، ولم يكن رأيُ المبرد مِنْ بينها، ثُمَّ نقل لنا مخالفة المبرد(٢٨٦هـ) لسيبويه(١٨٠هـ) في جواز وصف هذه اللفظة، كما اعتاد على نقل مخالفات المبرد(٢٨٦هـ) في كثير من المسائل، ثمَّ يعطي رأيه في قول المبرد(٢٨٦هـ)، أمّا في هذه

المسألة؛ فإنّي لم ألحظ له رأيا فيها، ولعلَّه كان متأثر برأي المبرد(٢٨٦هـ)، ولم يصرح به؛ فذكر مخالفته لسيبويه(١٨٠هـ).

الخاتمة:

١- وجدتُ أنَّ بعض المسائل التي نسب فيها ابن فلاح الخلاف فيها بين المبرد، وسيبويه، لم يقل بها المبرد فيما تحققت منه في كتبه، ومن ذلك رأيه في مسألتي: أداة التعريف، وإعراب ما لا ينصرف؛ ولربَّما نَسب إليه ذلك من قبيل التوهم أو الخطأ، فقد عَدَل المبرد عن بعض آرائه التي وجهها نقدًا لسيبويه.

٢- ابن فلاح-رحمه الله- ليس تابعًا أو مقلدا لمدرسة نحوية بذاتها؛ فقد ظهر تأثره في آراء سيبويه، والمبرد، فتراه يذهب مع سيبويه في بعض المسائل، ومع المبرد في مسألة أخرى، حسب قوة الحجة، وخرج بآراء تفرد بها عمَّا جاء عند نحاتها؛ فكان ذا شخصية مستقلة في التفرد بآراء من نتاجه.

٣- إنَّ كتاب المغني في النحو كتاب نحوي يستحق الشهرة الكبيرة التي حظي بها؛ إذ يمثل قيمة علمية كبيرة جدا في الآراء النحوية وعللها.

الهوامش:

(١) المغني:تحقيق النهاري:٩٤٥/٢، وما ذكره عن المبرد ورَدَ في شرح الكافية:٢٤١/٣،وفي المقتضب:٢٢١/١، رأي المبرد موافق لرأي سيبويه، وانظر في هذا كلام الشيخ عضيمة في الحاشية.

(٢) الكتاب:٣٢٤/٣

(٣) شرح المفصل:٣٣/٩

(٤) سر صناعة الإعراب:٣٣٣ ، وهمع الهوامع:٢٧١/١

(٥) البيتان لعبيد بن الأبرص:ديوانه:١١٥،وينظر شرح المفصل:٣٣/٩

(٦) ينظر: شرح المفصل:٣٣/٩

(٧) ينظر: الكتاب:٣٢٥/٣ ،الخصائص:٢٩١/١، وهمع الهوامع:٢٧٢/١

(٨) ينظر: سر صناعة الإعراب:٣٣٤،والكتاب:٣٢٥/٣ ،ومسائل خلافية بين الخليل وسيبويه،فخر صالح سليمان،دارالأمل، الأردن،الطبعة الأولى ،١٩٩٠ ، ص٤١ .

(٩) ينظر:شرح التسهيل:٢٥٤/١-٢٥٥ ،ومسائل خلافية بين الخليل وسيبويه:٤٠-٤١

(١٠) الجنى الداني:١٩٢-١٩٣ .

(١١) الكتاب:٢٢٦/٤

(١٢) مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه:٤٢

(١٣) شرح التصريح على التوضيح:١٨٠/١

(١٤) كتاب اللامات للزجاجي:٤١-٤٢

(١٥) شرح التصريح:١٧٩/١ .

(١٦) ينظر:شرح التسهيل:٢٥٤/١-٢٥٥

(١٧) ينظر:همع الهوامع:٢٧١/١

(١٨) ينظر:كتاب اللامات للزجاجي:٤١-٤٢

(١٩) شرح الرضي على الكافية:٢٤١/٣

(٢٠) ينظر:شرح التصريح على التوضيح:١٨٠/١ ، ومسائل خلافية بين الخليل وسيبويه:٤٣

(٢١) المقتضب:٢٢١/١ ، وينظر تعليق الشيخ عضيمة في الحاشية .

(٢٢) المغني:تحقيق النهاري:٩٧٦/٢ .

(٢٣)الكتاب:٢٣/١،والمقتضب:٣١٣/٣،والأصول:٨٠/٢، السيرافي(٣٦٨هـ):١٤٧/١،والمرتجل:٧١،وشرح الكافية:١٠٠/١، والتذييل والتكميل:١٤٥/١.

(٢٤) شرح الكافية للرضي:١٠٣/١.

(٢٥) شرح الكتاب السيرافي(٣٦٨هـ):٤٥٦/٣،وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة:٢٥٩/١،والتذييل التكميل:١٤٥/١.

(٢٦) الكتاب:٢٣/١

(٢٧) المقتضب:٣١٣/٣

(٢٨) ما ينصرف وما لا ينصرف:٤

(٢٩) شرح الكتاب للسيرافي:٤٥٦/٣، وشرح المفصل لابن يعيش:٥٨/١.

(٣٠) ينظر:المغني:تحقيق النهاري:٩٧٦/٢ .

(٣١) ما ينصرف وما لا ينصرف:٤

(٣٢) ينظر:شرح الكتاب للسيرافي:٤٥٦/٣

(٣٣) ينظر:شرح المفصل لابن يعيش:٥٨/١.

(٣٤) شرح الرضي على الكافية:١٠٦/١

(٣٥) التعليقة على شرح المُقرَّب:٣٧٧

(٣٦) ينظر:المغني:تحقيق النهاري:٩٧٦/٢ ،والمغني في الخلاف النحوي والصرفي:٧١.

(٣٧) المغني:تحقيق السعدي:٨٧/٣-٨٨

(٣٨) ينظر:شرح ابن عقيل:٢٢٣/١

(٣٩) ينظر:حاشية المغني:تحقيق السعدي:٨٧/٣

(٤٠) الكتاب:٥٥/١-٥٦

(٤١) المقتضب:٩٠/٤-٩١

(٤٢) ينظر:العدة في إعراب العمدة:الحديث السابع:٢٢/٢

(٤٣) ينظر:مشكل إعراب القرآن:٨٥٤/٢

(٤٤) ينظر:الكشاف:١٢٢٨، والمفصل في صنعة الإعراب:٣٥٦/١

(٤٥) وفسَّر ابن يعيش:والمراد بأهل الجفاء الأعراب الذين لم يبالوا بخط المصحف، أو لم يعلموا كيف هو.

(٤٦) ينظر:شرح المفصل:٢٠٨/٧

(٤٧) شرح الكافية:٢٨٠/٢

(٤٨) البحر المحيط:٥٣٠/٨-٥٣١

(٤٩) ينظر:المغني:تحقيق السعدي:٨٧/٣

(٥٠) المصدر السابق:٨٨

(٥١) المصدر السابق:قول السعدي في الحاشية:٨٨

(٥٢) ينظر: المغني في النحو:تحقيق النهاري:٢١١/١_٢١٤

(٥٣) ينظر: شرح السيرافي(٣٦٨هـ):٤٣/٣، وينظر رأي أبي حيان في همع الهوامع:٦٥/٣

(٥٤) معاني القرآن وإعرابه: ٣٩٤/١

(٥٥) الكتاب: ١٩٦/٢-١٩٧/ بولاق.

(٥٦) ينظر:المقتضب: ٢٣٩/٤.

(٥٧) معاني القرآن وإعرابه:٣٩٤/١

(٥٨) شرح الكافية:٣٨٤/١.

(٥٩) الهمع:٦٥/٣.

(٦٠) ينظر:المغني في النحو:تحقيق النهاري:٢١١/١.

المصادر والمراجع:

١.الأصول في النحو،أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، ابن السراج(٣١٦هـ) ت:الفتلي، مؤسسة

الرسالة، لبنان،بيروت.

٢.البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي(٧٤٥هـ)،بعناية: صدقي محمد جميل العطار،وزهير جعيد ،وعرفان العشا حسّونة ،دار الفكر،بيروت،٢٠٠٠م.

٣.التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل أبو حيان(٧٤٥هـ) الأندلسي(٧٤٥هـ)،تحقيق:د. حسن هنداوي،دار القلم، دمشق،دار كنوز إشبيليا بالرياض الطبعة الأولى، ١٩٩٧ – ٢٠٢٤ م.

٤.الجنى الداني للمرادي(٧٤٩هـ)،تحقيق:د. فخر الدين قباوه ،والأستاذ محمد نديم فاضل،المكتبة العربية بحلب،١٩٧٣م.

٥.الخصائص،ابن جني(٣٩١هـ)،تحقيق:محمد علي النجار،مطبعة دار الكتب المصرية،القاهرة ١٩٥٢ م.

٦.ديوان عبيد بن الأبرص، دار صادر، بيروت ، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.

٧.سر صناعة الإعراب لابن جني(٣٩١هـ)،ت: د. حسن هنداوي،دار القلم دمشق، الطبعة الأولى – ١٩٨٥م.

٨.شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك(٧٦٩هـ)،ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل،لمحمد محيي الدين،دار الطلائع،القاهرة،٢٠٠٩م.

٩.شرح ألفية ابن معط ،عبد العزيز بن جمعة الموصلي(٦٩٤هـ)،تحقيق:د.علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي،الرياض.

١٠.شرح التصريح على التوضيح ،خالد بن عبد الله الأزهري (٩٠٥هـ)،المطبعة الأزهرية المصرية، ١٣٢٥ هـ.

١١.شرح الكافية لرضي الدين الاستراباذي(٦٨٦هـ) ،دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

١٢.شرح كتاب سيبويه أبو سعيد السيرافي(٣٦٨هـ)(٣٦٨هـ) الحسن بن عبد الله تحقيق:أحمد حسن مهدلي،علي سيد علي دار الكتب العلمية، بيروت لبنان الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م.

١٣.شرح المفصل لابن يعيش(٦٤٣هـ)،عالم الكتب ، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.

١٤.العُدّة في إعراب العُمدَة،بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني(٧٦٩هـ) ،تحقيق: مكتب الهدى لتحقيق التراث(أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)،دار الإمام البخاري الدوحة ،الطبعة الأولى،(بدون تاريخ) .

١٥.كتاب سيبويه(١٨٠هـ)،تحقيق عبد السلام هارون ،مكتبة الخانجي بالقاهرة،دار الرفاعي بالرياض،١٤٠٣ هـ–١٩٨٣م .

١٦.الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري(٥٣٨هـ)، ضبطه ورتّبه:مصطفى حسين أحمد دار الريان للتراث بالقاهرة،دار الكتاب العربي ببيروت الطبعة الثالثة ،١٩٨٧م .

١٧.ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج(٣١١هـ)(٣١١هـ) الطبعة الأولى،،تحقيق:هدى قراعة،مصر،دار النشر لجنة إحياء التراث الإسلامي.

١٨.مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه،فخر صالح سليمان،دارالأمل، الأردن،الطبعة الأولى ،١٩٩٠ .

١٩.مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي(٤٣٧هـ)القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي،تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة،بيروت ،الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ

٢٠.معاني القرآن وإعرابه إبراهيم بن السري بن سهل،أبو إسحاق الزجاج(٣١١هـ)(٣١١هـ) تحقيق عبد الجليل عبده شلبي،عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

٢١.المغني في النحو لابن فلاح اليمني(٦٨٠هـ)، تحقيق: د.عبد الرزاق السعدي،دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،٢٠٠٠.

٢٢.المغني في النحو لابن فلاح اليمني(٦٨٠هـ)،دراسة وتحقيق القسم الثاني منه من أول المنصوبات إلى نهاية باب التوابع، محمد بن أحمد النهاري،أطروحة دكتوراه .

٢٣.المغني في مسائل الخلاف النحوي والصرفي،صلاح بن عبدالله بن عبدالعزيز بوجليع،دار التمييز للنشر والابداع،الطبعة الأولى، ٢٠١٨ م .

٢٤.المفصل في صنعة الإعراب،أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله(٥٣٨هـ)تحقيق، د.علي بو ملحم،مكتبة الهلال،بيروت،الطبعة الأولى، ١٩٩٣ .

٢٥.المقتضب،أبو العباس محمد بن زيد المبرد(٢٨٦هـ)،تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ،القاهرة، ١٣٨٥هـ/ ١٣٨٨هـ.

٢٦.همع الهوامع للسيوطي(٩١١هـ)،عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني،دار المعرفة للطباعة والنشر،بيروت.

Sources and References:

-Al-Usul in Syntax": Abu Bakr Muhammad ibn al-Sari' ibn Sahl al-Nahwi, known as Ibn al-Sarraj, edited by Abdul Hussein al-Fatli, Al-Risalah Foundation, Beirut, Lebanon

-Al-Bahr al-Muhit in Tafseer": Muhammad ibn Yusuf, known as Abu Hayyan al-Andalusi, edited by: Sidqi Muhammad Jamil al-Attar, Zuhair Ja'id, and Irfan al-Asha Hassouna, Dar al-Fikr, Beirut, 2000

-Al-Tadhil wa al-Takmil in Explaining the Book of Al-Tahseel": Abu Hayyan al-Andalusi, edited by: Dr. Hassan Hendawi, Dar al-Qalam, Damascus, Dar Kunuz Ispilia in Riyadh, First Edition, 1997-2024

-Al-Janna al-Dani" by al-Muradi, edited by: Dr. Fakhr al-Din Qabawah and Mr. Muhammad Nadeem Fadhil, Al-Arabia Library, Aleppo, 1973

-Al-Khasais": Ibn Jinni, edited by: Muhammad Ali al-Najjar, Dar al-Kutub al-Misriyya Press, Cairo, 1952

Diwan of Ubayd ibn al-Abras", Dar Sa'dir, Beirut, 1384H – 1964-

-Sir' al-Sina'a al-I'raab" by Ibn Jinni, edited by Dr. Hassan Hendawi, Dar al-Qalam, Damascus, First Edition, 1405H - 1985

"-Sharah Ibn Aqil on Alfiyyat Ibn Malik", with Manhaj al-Jaleel, edited by: Sharh Ibn Aqil by Muhammad Muhyiddin, Dar al-Tala'i, Cairo, 2009

"-Sharh al-Tasreeh al-Tawdeeh": Khalid ibn Abdullah al-Azhari, Al-Azhari Egyptian Printing Press, 1325H.

-Sharh Alfiyyat Ibn Ma'ta": Abdul Aziz ibn Jum'a al-Mawsili, edited by: Dr. Ali Mousa al-Shoumali, Al-Khreeji Library, Riyadh.

-Sharh al-Kafiya" by Radhiyy al-Din al-Istrabadhi, Dar al-Kutub al-Ilmiyah, Beirut, 1405H – 1985.

Sharh al-Mufassal" by Ibn Ya'ish, Alam al-Kutub, Beirut, Al-Mutannabi Library, Cair

-

-Sharh Kitab Sibawayh" by Abu Sa'id al-Sirafi al-Hasan ibn Abdullah, edited by: Ahmed Hassan Mahdali, Ali Sayed Ali, Dar al-Kutub al-Ilmiyah, Beirut, Lebanon, First Edition, 2008.

-The "Iddah" in the grammatical analysis of Al-Umdah, by Badr al-Din Abu Muhammad Abdullah ibn Imam Al-Allama Abu Abdullah Muhammad ibn Farhun al-Madani, edited by the Al-Huda Office for Heritage Verification, Abu Abdurrahman Adel ibn Saad, Dar Al-Imam Al-Bukhari, Doha, first edition, (no date).

-The Book of Sibawayh, edited by Abdel Salam Haroun, Al-Khanji Library in Cairo, Dar Al-Rifai in Riyadh, 1403 AH - 1983 CE.

-Al-Kashaf: by Mahmoud ibn Omar ibn Ahmad Al-Zamakhshari, edited and arranged by Mustafa Hussein Ahmad, Dar Al-Rayan for Heritage in Cairo, Dar Al-Kitab Al-Arabi in Beirut, third edition, 1987 CE

-What is Declined and What is Not Declined, by Abu Ishaq Al-Zajjaj, first edition, edited by Huda Qara'ah, Egypt, Dar Al-Nashr for the Committee for the Revival of Islamic Heritage.

-Controversial Issues between Al-Khalil and Sibawayh, by Fakhr Saleh Suleiman, Dar Al-Amal, Jordan, first edition, 1990 CE.

-The Difficulties of Quranic Analysis, by Abu Muhammad Maki ibn Abi Talib Hamoosh ibn Muhammad ibn Mukhtar Al-Qaysi Al-Qayrawani then Andalusi Al-Qurtubi Al-Maliki, edited by Dr. Hatim Saleh Al-Dhamin, Al-Risalah Foundation, Beirut, second edition, 1405 AH.

-The Meanings of the Quran and Its Grammatical Analysis, by Ibrahim ibn Al-Sari ibn Sahl, Abu Ishaq Al-Zajjaj, edited by Abdul Jalil Abdu Shalabi, Alam Al-Kutub Beirut, first edition, 1408 AH - 1988 CE.

-Al-Mughni in Grammar by Ibn Falah Al-Yemeni, edited by Dr. Abdul Razak Al-Saadi, Dar Al-Shu'un Al-Thaqafiyya Al-Amma, Baghdad, 2000 CE.

-Al-Mughni in Grammar by Ibn Falah Al-Yemeni, Study and Edition of the Second Part from the beginning of the "Mansubat" to the end of the "At-Tawabi" by Muhammad ibn Ahmad Al-Nahari, Doctoral Thesis.

-Al-Mughni in Issues of Grammatical and Morphological Disagreements, by Salah ibn Abdullah ibn Abdul Aziz Boujlia, Dar Al-Tamayuz for Publishing and Creativity, first edition, 2018 CE.

-Al-Mufassal in the Art of Grammatical Analysis, by Abu Al-Qasim Mahmoud ibn Amr ibn Ahmad Al-Zamakhshari Al-Jar Allah, edited by Dr. Ali Bou Malham, Al-Hilal Library, Beirut, first edition, 1993 CE.

-Al-Muqtabis, by Abu Abbas Muhammad ibn Zayd Al-Mubarrad, edited by Muhammad Abdul Khaliq Adhima, Cairo, 1385 AH / 1388 AH.

-Ham'a Al-Hawami' by Al-Suyuti, corrected by Sayyid Muhammad Badr Al-Din Al-Nassani, Dar Al-Ma'rifah for Printing and Publishing, Beirut.